● أخبار قصيرة

ديون إيران الخارجية تنخفض ٢٥/٧٪

أعلن البنك المركزي الايراني انخفاض الديون الخارجية للبلاد بنسبة ٢٥/٧ بالمئة.
وأظهرت بيانات البنك المركزي، الجمعة، بأن الديون الخارجية إنخفضت الى نحو ٦/٤ مليار دولار حتى ٢٠ فبراير/ شباط ٢٠٢٣ بانخفاض نحو ٢٥/٧ بالمئة قياساً بمستوى ختام السنة المالية المنتهية ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٢.
وذكرت البيانات أن الديون المتبقية تشمل ١/٨ مليار دولار ديوناً قصيرة الأجل بنسبة تشكل ٢٨ بالمئة، و٤/٦ مليار دولار ديوناً متوسطة وطويلة الأجل بنسبة ٧٢ بالمئة.

إيران تتوقع شراء ٨ ملايين طن قمحاً محلياً

توقع وزير الزراعة الايراني بالوكالة، تجاوز المشتريات الحكومية من القمح المحلي المنتج بالبلاد مستوى ٨ ملايين طن.
وأشار محمد آقامیري، أمس السبت، أن المشتريات بلغت ٣٠٠ ألف طن حتى الآن منذ بدء موسم الحصاد (بدأ أبريل/ نيسان).
وبيّن أنه يتم دفع مستحقات المزارعين مباشرة بعد تسليم محصول القمح الى الصوامع، وقد تم تنفيذ هذا الإجراء في محافظة خوزستان (جنوب غرب).
واستطرد قائلاً: إن خوزستان تعد أحد أقطاب الإنتاج الزراعي في ايران، حيث تستحوذ على نحو ٢٠ بالمئة من إجمالي إنتاج البلاد مع قابلية زيادة هذه النسبة.

مؤشر بورصة طهران يسجل مستوى قياسياً جديداً

أغلق مؤشر بورصة طهران للأسهم والأوراق المالية، جلسة تداول يوم السبت، على ارتفاع ٧٣٢٥٥ نقطة الى مستوى ٢/٤٣٨/٥٤٢ نقطة.
وحقق المؤشر مستوى قياسياً غير مسبوق بإغلاقه على مستوى ٢/٤٣٨/٥٤٢ نقطة يوم أمس.
وتداولت السوق أكثر من ٢٦/٤ مليار سهم وورقة مالية في إطار ١/٢ مليون صفقة بقيمة ١٨٧/١١ تريليون ريال (الدولار بمنصة نيما = ٣٧٨ ألف ريال). وصعد المؤشر العام بدعم مكاسب أسهم فولاد مباركة للصلب، وخليج فارس القابضة للبتروكيماويات، والوطنية للنحاس، وشستا وغدير الاستثمارية، وغسترش بارسيان للنفط والغاز.

بعد عودة العلاقات بين إيران والسعودية

مسار تجاري جديد مع جار آخر

الوفاق/ خاص

مع عودة العلاقات بين إيران والسعودية، تم التمهيد لمسار تجاري جديد مع جار آخر، مما يدل على إصرار الحكومة الإيرانية على تحقيق أهدافها التجارية من خلال تطوير التجارة مع الدول المجاورة، الذي شهد قفزة خلال العام الإيراني الماضي.
فقد تم في الأيام الأخيرة من شهر مارس الماضي، نشر نبأ الإتفاق بين إيران والسعودية بوساطة الصين لإعادة العلاقات، وهو الذي مهّد الطريق لسياسة جديدة في علاقات إيران مع دول الجوار.

الجيران.. أولوية

في بداية الحكومة الثالثة عشرة، أكد رئيس الجمهورية آية الله إبراهيم رئيسي أنه من أجل تطوير التجارة ثم تحسين الوضع الاقتصادي، يجب أن نعطي الأولوية لجيراننا، لأن الدول المجاورة يمكن أن تساعدنا في العبور من الممرات الصعبة.
بناء على ذلك، وقعت إيران إتفاقيات واسعة النطاق مع دول الجوار، من التبادل المالي بدون الدولار إلى تخفيض الرسوم الجمركية إلى صفر بالمائة مع دول الجوار. ونتيجة لذلك أيضاً في العام الماضي، حققت ايرانية تبادلاً تجارياً بقيمة ١٠٠ مليار دولار.

المفاوضات مع السعودية

الإجراء المهم الآخر الذي كان لابد من إتمامه على المستوى الحكومي هو المفاوضات مع السعودية، والتي اختتمت بوساطة الصين. وفي ١٩ مارس من العام الإيراني الماضي، نقلت وسائل الإعلام على نطاق واسع الإتفاق بين البلدين وأصبح عنواناً إخبارياً عالمياً.
بالنظر إلى أن هذه الاتفاقيات تنص على أنه بعد سبع سنوات، ستستأنف العلاقات الدبلوماسية خلال شهرين، بما في ذلك إعادة فتح السفارات في البلدين، وأن هذه الإجراءات السريعة تشير إلى أن شروط استئناف المبادلات التجارية بين طهران والرياض، يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الأعمال التجارية.
ويمكن رؤية هذه التغييرات حتى قبل بدء المفاوضات، لأنه منذ بداية العام حتى ١٠ يناير الماضي، تم تصدير أكثر من ٣٠ ألفاً و٧٩١ طناً من البضائع بقيمة ١٤ مليوناً و٧١٠ آلاف و٣٣١ دولاراً إلى السعودية، والتي كان في الأعوام السبعة الماضية غير مسبوق.
أدى نشر خبر إستئناف العلاقات بين إيران والسعودية إلى خفض سعر الصرف في السوق الإيرانية، لهذا السبب فان تطبيق الدبلوماسية الاقتصادية مع السعودية يمكن أن يحول هذا البلد إلى سوق مهمة في الجوار.

الطاقة التجارية

وبحسب دراسات وآفاق التجارة بين البلدين، تبلغ الطاقة التجارية لإيران والسعودية حوالي ثلاثة مليارات دولار، ومن الضروري التخطيط للاستفادة من إجمالي تجارة هذا البلد في السنتين المقبلتين، مما سيخلق قفزة كبيرة في اقتصاد البلاد. ومن السلع التي يمكن إدراجها في قائمة صادرات إيران للسعودية المنتجات الزراعية، وبسبب الظروف الجوية الجافة وغير المؤاتية لهذا البلد، فيعتبر من أكبر مستوردي المنتجات الزراعية والغذائية في منطقة غرب آسيا. وعلى الرغم من السياسة التي تم تطويرها لزيادة مستوى المعرفة بالإنتاج الزراعي وتطوير شبكات الري وتوسيع مرافق التخزين لتطوير القطاع الزراعي، إلا أن إنتاج منتجات استراتيجية مثل القمح يواجه عدة عوائق؛ وفي هذا الصدد، يمكن لإيران أن تتخذ خطوة كبيرة نحو زيادة حصة الصادرات إلى هذا البلد.
البتروكيماويات والأدوية والمعادن ومنتجات الصلب والمعرفة الزراعية والتعاون القائم على المعرفة وإرسال التكنولوجيا والمعرفة التقنية والهندسية هي تدابير أخرى يمكن أن توفر تنمية الصادرات الإيرانية إلى هذا البلد.
وبحسب إعلان مصلحة الجمارك الإيرانية في عام ٢٠١٩، كان الميزان التجاري بين إيران والسعودية ٤٤ مليوناً و٧٠٠ ألف دولار، أي من إجمالي حجم التبادل بين البلدين تبلغ حصة إيران من الواردات ٧٠ مليوناً و٤٠٠ ألف دولار، وحصة التصدير ١١٥ مليوناً و١٠٠ ألف دولار.
وفي عام ٢٠١٢، وبسبب انخفاض مستوى التجارة بين البلدين، بلغت واردات إيران من السعودية نحو ٤٤ مليوناً و٢٠٠ ألف دولار، وبلغت الصادرات نحو ٩١ مليوناً و٤٠٠ ألف دولار، و٢٠٠ ألف دولار من عام ٢٠١١ مازالت إيجابية بالنسبة لإيران. يذكر أن صادرات إيران إلى السعودية ارتفعت في عام ٢٠١٣ بشكل طفيف إلى ١١٠ ملايين و٤٠٠ ألف دولار، بالمقابل استوردت إيران ٣٩ مليوناً و٥٠٠ ألف دولار من البضائع من السعودية.
وتم تسجيل أعلى قيمة تداول بالدولار بين إيران والسعودية في عام ٢٠١٤ قبل عام من إنهاء العلاقات التجارية بين البلدين، وفي ذلك العام بلغت القيمة الإجمالية للتجارة بالدولار ٢١٢ مليون دولار، منها قيمة الواردات من السعودية حوالي ٧٨ مليون دولار، والصادرات ١٣٤ مليون دولار، وبعد ذلك لم تكن هناك تجارة بين البلدين منذ سبع سنوات، وكانت الإحصائيات تساوي الصفر.

نقلة نوعية

ومع تسارع إعادة العلاقات والجهود التي بذلت الشهر الماضي لتهيئة الظروف لتنمية العلاقات، هناك أمل في أن يشهد هذا العام نقلة نوعية في التبادل التجاري بين البلدين.
يظهر هذا الاتجاه أن الحكومة كانت وفية لوعدها بتطوير العلاقات مع الدول المجاورة من أجل تقليل حاجة البلاد إلى الغرب وتوسيع علاقاتها التجارية مع الدول المجاورة، والتي يمكن أن توفر الوصول إلى أسواق الدول الثالثة. من ناحية أخرى، تقلل هذه العملية من اعتماد الحكومة والاقتصاد الإيراني على الدولار، الأمر الذي يمكن أن يحسن الوضع الحالي ويقلل من أسعار صرف الدولار واليورو؛ وبناء على هذا الأساس، سيؤدي الازدهار التجاري مع دول الجوار إلى تحسّن اقتصاد البلاد.

من السلع التي يمكن إدراجها في قائمة صادرات إيران للسعودية المنتجات الزراعية، وبسبب الظروف الجوية الجافة وغير المؤاتية لهذا البلد، فيعتبر من أكبر مستوردي المنتجات الزراعية والغذائية في منطقة غرب آسيا

حتى آذار ٢٠٢٤..

إيران تدشّن مشاريع نفط وغاز بقيمة ١٥ مليار دولار

أكد وزير النفط الإيراني، جواد أوجي، افتتاح مشاريع نفط وغاز بقيمة ١٥ مليار دولار في غضون السنة المالية الجارية (تنتهي ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٤).
وأوضح أوجي، في مراسم تدشين مشروع لمعالجة الغاز المصاحب في حقول النفط المشتركة في خوزستان (جنوب غرب البلاد) الجمعة، إن التدشين المستهدف للمشاريع بقيمة ١٥ مليار دولار يتلاءم مع شعار العام "السيطرة على التضخم ونمو الإنتاج".
وحول المشروع المفتتح، بيّن أوجي أنه نحو ٤٠٠ ألف برميل نفط يتم إستخراجها يومياً من حقول "آزادكان" و"يادآوران" و"ياران" وبقية الحقول؛ لكن مع الأسف يتم إحراق الغاز المصاحب للنفط فيها.
وأضاف: ومع تدشين مشروع "هويزة خليج فارس" لمعالجة الغاز، سيتم معالجة الغازات الحامضة والسامة التي تؤثر بدورها على بيئة خوزستان، وبعد إخضاعها للمعالجة وتحليتها وإضافة التركيبات الخفيفة إليها، سيتم ضخ الغاز الحلو بالشبكة العامة للبلاد.

إلى ١٠ مليارات دولار

إيران تستهدف رفع التبادل التجاري مع الإتحاد الأوراسي

أكد رئيس مصلحة الجمارك الايرانية بالوكالة، إستهداف رفع التبادل التجاري مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الى ١٠ مليارات دولار.
وأوضح محمد رضواني فر، في إجتماع مع وزير الشؤون الجمركية بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي عقد في طهران يوم السبت، أن حجم التبادل التجاري مع دول الاتحاد (روسيا، بيلاروسيا، كازاخستان، قرغيزيا وأرمينيا) يبلغ ٣/٣ مليار دولار سنوياً، حيث تشكل الصادرات الايرانية ١/٥ مليار دولار والواردات من الاتحاد ١/٧ مليار دولار.
وأشار رضواني فر إلى أنه بعد إبرام الاتفاقية الجمركية بين الجانبين، شهد التبادل التجاري نمواً بنسبة ٣٢ بالمئة في السنة المالية المنتهية ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٣، فيما تستهدف الجمارك الايرانية رفع الحجم الى ١٠ مليارات دولار وهذا قابل للتحقيق، وقال: إن إمكانيات التبادل التجاري بقيمة ١٠ مليارات دولار في السنة متوفرة ولدينا اتفاقيات مع الدول الخمس الأعضاء بالاتحاد منذ فترة طويلة.

ويبّن رضواني فر أنه فيما يخص قطاع ترانزيت البضائع، قد سجل ١/٨ مليون طن بالسنة المذكورة، إذ تم ترانزيت مليون طن من أوراسيا عبر أراضي ايران و٧٠٠ ألف طن بالعكس.
من جهته، أكد ايلدار علي شروف، وزير الشؤون الجمركية بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي، إن الاتفاقية المؤقتة المبرمة بين ايران والاتحاد تمتد لثلاث سنوات، ومن المؤمل أن تتحول الى اتفاقية طويلة الأمد تشمل إمتيازات عديدة بين الجانبين. كما أعرب عن أمله بأن يتضاعف التبادل التجاري بين الجانبين في أسرع وقت.

روسيا مستعدة لإستقبال إستثمارات الإيرانيين

أعلن المدير التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة "لوتس" الروسية استعداد هذه المنطقة لاستقبال استثمارات الإيرانيين.
جاء ذلك خلال لقاء المدير التنفيذي لمنطقة "لوتس" الاقتصادية الخاصة في أستراخان الروسية سيرغي ميلوشكين، مع رئيس الغرفة التجارية الايرانية - الروسية المشتركة هادي تيزهوش تابان، وبحث الجانبان البنية التحتية الاقتصادية ورفع مستوى التعاون التجاري بين البلدين.
وفي هذا الاجتماع، الذي عقد في مكتب المدير التنفيذي لمنطقة "لوتس" الاقتصادية الخاصة في أستراخان، ناقش الطرفان تطوير وتوسيع البنية التحتية للبلدين وتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي، فضلاً عن تطوير العلاقات بين منطقة "لوتس" ومنطقة أنزلي الاقتصادية الحرة (شمال ايران).
وفي هذا الاجتماع، صرح تيزهوش تابان أن بعض الشركات الإيرانية ترغب بتوظيف استثماراتها لإنتاج المنتجات في روسيا.
وأعرب ميلوشكين أيضاً عن ارتياحه لتطور التعاون التجاري والاقتصادي والبنية التحتية، وقال: نحن مستعدون لاستقبال استثمارات الإيرانيين في المنطقة الاقتصادية الخاصة "لوتس".
وبحسب المدير التنفيذي لمنطقة لوتس الاقتصادية الخاصة، من أجل تعزيز العلاقات بين المناطق الحرة والمناطق التجارية يجري تشكيل اتحاد للمناطق الحرة في روسيا، كما أن المناطق الاقتصادية الحرة في إيران مدعوة للانضمام إليه.